محل الحكم العسكري القائم للتفاوض على تفاصيل هذا الترتيب المرحلي ٠٠ » ٠

وهو نص يطابق مثيله في مشروع بيغن ، ولا يتعارض مع مثيله في مشروع السادات فيما يتعلق بدور سكان المنطقتين ، ويتعارض معه فيما يتعلق بالدعوة الى ان تتولى مصر والاردن ادارة قطاع غزة والضفة ٠

في عداد الوفدين

وتنص الفقرة «ب» على ان مصر واسرائيل والاردن تتفق « على خصوصيات تفاصيل عملية انشاء السلطة المنتخبة للحكم الذاتي في الضفة وغزة ، اي ان الفلسطينيين ليسوا ، حتى من اجل غرض كهذا ، طرفا في هذا الاتفاق ٠ والاسهام الوحيد المتاح لهم هو الاسهام الذي نصت عليه الفقرة ذاتها ، محاطا بالتحفظات ، وقد ورد كما يلي « ويمكن لوفدي مصر والاردن ان يضما فلسطينيين اخرين حسبما يتم الاتفاق عليه من الجانبين »٠

اي انه من اجل الحكم المسمى بالذاتي يمكن ـ يمكن فقط ـ ان تسمح اسرائيل بأن يضم الوفد الاردني او الوفد المصري اعضاء فلسطينيين في عدادهما ، وذلك « كي تتفاوض الاطراف على اتفاقية تحدد الصلاحيات والمسؤوليات التي تمارسها سلطة الحكم الذاتي » ٠

وفي هذا تبن لما ورد في مشروع بيغن اضف اليه حق مصر في ان تشترك الى جانب الاردن في التفاوض ، وحذف منه حق المجلس الاداري المنتخب في ان يشترك بدوره في تلك المفاوضات ٠

ثم تنص الفقرة على اخطر ما نصت عليه الاتفاقية كلها ، فتقول : « وسيتم سحب قوات عسكرية اسرائيلية واعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية بحيث ترابط في مواقع امنية معينة ، وستشتمل الاتفاقية ايضا على ترتيبات لضمان الامن الداخلي والخارجي والنظام العام ، ويتم انشاء قوة بوليس محلية قادرة بامكانها ان تضم مواطنين اردنيين ، والى جانب ذلك تشارك قوات اسرائيلية واردنية في تسيير دوريات مشتركة وفي انشاء نقاط مراقبة لضمان امن الحدود »٠

وفي هذا تأكيدات لمسؤولية اسرائيل عن الامن في المنطقتين اكثر بكثير حتى مما طلبه مشروع بيغن ذاته ٠ وتراجع كامل عن مطالبة مشروع السادات بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع الى الحدود التي حددتها اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ ٠

ثم تنص الفقرة ذاتها على انه « عندما يتم انشاء وتنصيب سلطة الحكم الذاتي للمجلس الاداري في الضفة الغربية وغزة ستبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية » ٠

اي ان الفترة الانتقالية التي يجب « الا تزيد عن خمس سنوات » في مشروع السادات ، والتي هي خمس سنوات في مشروع بيغن قد مددت هنا فأصبحت تقريبا غير محددة المدة ٠ فالسنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة سيبدأ احتسابها بعد ان تتم الترتيبات المشار اليها آنفا ، والتي لم تحدد مدة زمنية لاتمامها ٠

اما الوضع النهائي للضفة وغزة فسيبدأ التفاوض بشأنه « بأسرع ما يمكن ولكن في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية » ٠ وسيكون هدف التفاوض « تقرير